

محضر اجتماع لجنة الزراعة والري مع
رئيس قطاع المياه الجوفية-وزارة الموارد المائية والري
الخميس 3 أكتوبر 2024 - بمقر الجمعية

EBA
Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى إجتماعاً نظمته لجنة الزراعة والري برئاسة المهندس / مصطفى النجاري رئيس اللجنة مع الأستاذ الدكتور / أسامة محمد الظاهر- رئيس قطاع المياه الجوفية -وزارة الموارد المائية و الري،وقد حضر الإجتماع النائب عبدالحميد الدمرداش رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية وعضو مجلس النواب وعضو الجمعية ،كما شارك الحضور مجموعة من السادة أعضاء الجمعية المصرية لتنمية الصادرات البستانية (هيا) وممثلي الشعبة العامة للمصدرين، وجمعية المصدرين المصريين (إكسبو لينك) ومجموعة متميزة من الشركات المهتمة بهذا القطاع الحيوي الهام من السادة أعضاء الجمعية ،وممثلي الإدارة التنفيذية بها.وذلك في تمام الساعة الحادية عشر الموافق 3 أكتوبر 2024 بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

➤ **سبل الوصول إلى الإستفادة القصوى من مخزون المياه الجوفية واستصلاح الأراضي والفرص**

الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص.

➤ **خريطة المياه الجوفية في الأراضي الزراعية المطروحة للإستثمار والتوسعات.**

بدأ المهندس/ مصطفى النجاري - رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية حديثة مؤكداً على أهمية ملف مخزون المياه الجوفية في إستصلاح الأراضي الجديدة، وكيفية الإستغلال الأمثل و الإستفادة من مميزات هذه المناطق لتحقيق أعلى عائد إقتصادي وأشاد سيادته أن الدولة تولي إهتماماً كبيراً بالتنمية الزراعية وذلك بالتطور الكبير في القطاع الزراعي و الموارد المائية و الري وزيادة المساحة المنزرعة بتعظيم الإستفادة من المياه وترشيدها من خلال التوجه إلى الزراعات الذكية لتعزيز الأمن الغذائي لمصر والمنطقة العربية والعالم في ظل الزيادة السكانية العالمية المتوقعة في 2050، حيث تستهدف مصر زيادة الرقعة الزراعية لـ 12 مليون فدان بمساحة محصولية 21.5 مليون فدان، والإستخدامات الرشيدة لمياه الري وإطلاق مشروع قومي للتكثيف الزراعي، والتوسع الأفقي والرأسي في الزراعات التصديرية بما يساهم في زيادة الصادرات الزراعية من الخضر

والفواكة إلى 14 مليار سنوياً دولار بحلول عام 2030.

وأكد سيادته على دور جمعية رجال الأعمال المصريين الكبير بالتعاون مع الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الموارد المائية و الري وبالتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية الأخرى ينعكس إيجابياً على النهوض بالقطاع ومواجهة كافة التحديات والعقبات التي تواجه العاملين به، وأشار سيادته إلى التحديات والعقبات المتعلقة بالمستثمرين الزراعيين، حيث أوصى المستثمرين بالتواصل الدائم مع قطاع المياه الجوفية وقطاع الري بوزارة الري والموارد المائية بحيث يتم التعرف على الفرص المتاحة ومعدلات السحب والإستهلاك وترخيص الآبار وذلك لضمان أكبر فترة من الإستدامة لمشاريعهم. موضحاً أن مصر لديها قدرات ومميزات غير موجودة في معظم دول العالم.

وأكد الأستاذ الدكتور/أسامة محمد الظاهر-رئيس قطاع المياه الجوفية - وزارة الموارد المائية و الري

أن مصر في طريقها للعبور نحو المستقبل من خلال مشروعات تنموية وبنية تحتية ومجهودات تنقلنا الى الجمهورية الجديدة وأن التكتاف بين الحكومة ورجال الأعمال والمراكز البحثية والمجالس التشريعية للعمل ضمن منظومة واحدة في جميع القطاعات هي التي تبني الإقتصاد المصري والسبيل لمجابهة الأزمات التي نتعرض لها .

وتابع سيادته إن القطاع الخاص والحكومة وجهان لعملة واحدة وأنا كمسؤولين حكوميين يقع علينا دور التنويه لمصلحة المستثمرين الزراعيين و كيفية تطبيق روح القانون وذلك بهدف الحد من هدر المياه الجوفية والقضاء على الآبار العشوائية المختلفة وغير المرخصة على مستوى محافظات الجمهورية، والتي تعتمد على سرقة المياه وتبديدها بشكل مخالف للقانون، فضلا عن كثير من الأضرار للمشروعات الزراعية التنموية المخطط لها .

كما أعلن سيادته إنتهاء الوزارة من إعداد دراسة هيدروجيولوجية مستفيضة لتحديث إمكانات المياه الجوفية بمصر من خلال تنفيذ حزمة من الآبار الإستكشافية التي إستهدفت الخزانات الجوفية الرئيسية وأسفرت عن إنتخاب عدد من المناطق بالصحراء الغربية لتكون بمثابة فرص إستثمارية جديدة في مجال التنمية الزراعية وإستصلاح الأراضي، حيث تم رصد المناطق التي يوجد بها التحديات والعقبات ومحظور التنمية بها وكانت من أهم هذه المناطق غرب الدلتا ومتابعة صور القمر الصناعية لها خلال السنين السابقة، و تزامن مع ذلك تحديث القانون 12 لسنة 84 الخاص بالري و الصرف والتحديث بالقانون 147 لسنة 2021 .

وأكد سيادته أن فلسفة طرح فرص تنمية لمساحات زراعية جديدة تقوم على مبدأ تقليل الضغط على المناطق المنزرعة بالمياه الجوفية ومنها الدلتا الجديدة التي تشهد تحدياً حقيقياً في إمكانات المياه الجوفية بها نتيجة تسارع التنمية لإعادة التوازن المنشود في سحب المياه الجوفية ومن ثم تقليل الهبوط السنوي الحادث في مناسيب المياه الجوفية.

ولفت إلى أن المياه الجوفية هي مصدر مياه غير متجدد وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليها في إستدامة الري والزراعة ولكن تعد حق للدولة ومشروع طموح لتعزيز الأمن الغذائي المصري في ظل ندرة المياه والزيادة السكانية.

وكما طالب السادة الحضور بالإبلاغ وبلا تتردد عن المخالف والمتسبب في إهدار المياه الجوفية، التي تعتبر من أهم الموارد التنموية الأساسية لإنشاء المجتمعات والتنمية الشاملة.

وأكد سيادته أن مصر تُعد من الدول القليلة التي تستثمر في التنمية الزراعية بهذه الكثافة اعتماداً على المياه الجوفية، وشدد أن الوزارة لا تمنح أي تصريح لحفر الآبار دون إعداد الدراسات الهيدروجيولوجية اللازمة أو حفر آبار إستكشافية – إن تطلب الأمر - لضمان طرح المشروعات للقطاع الخاص بطريقة "مدروسة"، لافتاً حرص الدولة على تجريم حفر أي بئر بدون ترخيص وبغرامة مالية تُقدر بنحو 200 ألف جنيه.

و نوه سيادته أنه "ما زال لدينا فرص كبيرة في تعظيم الإستفادة من المياه الجوفية في إستصلاح الأراضي حال تطبيق نُظم الري الحديث وما يتصل بها من تكنولوجيا تستهدف تعظيم العائد من وحدة المياه والتربة والمحصول.

وأضاف أنصح القطاع الخاص بالدخول في شراكة مع صغار المزارعين في كافة المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية لما يمتلكه القطاع الخاص من أفكار وإمكانات مادية وبحثيه وشراكات محلية وإقليمية تتيح له تعظيم العائد من وحدة المياه وإنتخاب أفضل المحاصيل ذات العائد الإقتصادي وبما يتناسب مع متطلبات السوق المحلي والعالمي .. في الوقت الذي يمتلك فيه صغار المنتفعين للموارد الرئيسية مثل المياه والارض .. ولكن إحتياجه للإدارة الناجحة والنموذج الإستثماري الأمثل، تجعل من تلك الشراكة نموذج ناجح وبناء ويتماشي مع مستهدفات الدولة التنموية.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- أهمية التواصل بين مجتمع الأعمال وممثلي القطاع الخاص ووزارة الموارد المائية والري لمتابعة كافة المستجدات الخاصة بقطاع المياه الجوفية ومواكبة كل ما هو جديد.
- التأكيد على ضرورة مساعدة ودعم الدولة للمستثمرين للتغلب على الصعوبات التي تواجه الإستصلاح الزراعي.
- تم التأكيد على أهمية التواصل الدائم بين المستثمرين الزراعيين مع قطاع المياه الجوفية وقطاع الري بوزارة الري والموارد المائية للتعرف على الفرص المتاحة ومعدلات السحب ولذلك لضمان أكبر فترة من لتحقيق الإستدامة لمشاريعهم.
- أهمية مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة المصرية في وضع الآليات اللازمة لمواجهة الأزمات الإقتصادية.
- أهمية توحيد جهة الولاية على الأراضي نظراً لتشابك بعض الإجراءات بين العديد من الجهات المختلفة.
- أهمية دراسة إحتياجات التربة من العناصر الغذائية اللازمة والمياه مع العمل على إمداد التربة بما ينقصها وفق الإستفادة من الأجهزة التكنولوجية الجديدة مثل الأقمار الصناعية والحساسات لضمان الحصول على أدق بيانات تحقق أفضل إنتاجية.

- التأكيد على أهمية تشجيع صغار المزارعين في كافة المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية.
- أهمية المتابعة قبل إتخاذ أية إجراءات في البدء بالمشروعات بهدف الحفاظ على الطاقات والإمكانيات وحتى لا يتسبب عدم الإلمام بتلك المستجدات بأية خسائر لأصحاب تلك المشروعات مؤكداً على التعاون الدائم والمستمر ووضع كافة إمكانيات مجتمع الأعمال لخدمة الصالح العام للوطن.
- أهمية العمل على التوسع بالزراعات التي لا تحتاج لمياه ري كبيرة وأن يكون التوسع مدروس وذلك كآلية للتعامل مع مشكلة نقص المياه في مصر.
- أهمية إستخدام الزراعات الحديثة التي تعتمد في المقام الأول على الأقمار الصناعية والحساسات وغيرها مع العمل على تطوير نظم الري لمواكبة النظم الحديثة.
- ضرورة تحقيق التوازن المطلوب لحل مشكلة تحلية المياه المالحة في بعض المناطق.
- التأكيد على عدم الزراعة في الأراضي المجهددة و عدم التعامل مع جهة ولاية بعيدة عن وزارة الري و الموارد المائية .

وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على :

تنظيم إجتماع مع السيد المهندس/ محمد صالح البسيوني-رئيس مصلحة الري -وزارة الموارد المائية و الري خلال الفترة القريية القادمة.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / مصطفى النجاري –رئيس اللجنة بتوجيه الشكر لجميع السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء